

المحاضرة التاسعة :

ثالثاً : علاقة علم السياسة بالقانون

لكي تتبين علاقة علم السياسة بالقانون لابد لنا من أن نعرف القانون أولاً :

القانون هو عبارة عن مجموعة من القواعد الحقوقية التي تنظم الروابط الاجتماعية و سلوك الأفراد في المجتمع ، إن كل مخالفة لهذه القواعد يستلزم جزاء ، وهذه القواعد ضرورية لتحقيق العدالة والمساواة وإلزام الأفراد على طاعتها لانتظام المجتمع فالمعطيات الحقوقية تؤثر بشكل مباشر في الواقع السياسي وتتأثر بمعطياته ، لأن النظام السياسي بالأساس يرتكز على مجموع قواعد حقوقية ، وترسم هذه القواعد بدورها إطار عمل سياسة الدولة وتحدد الأسس التي تحكم عملها ، وشكل النظام السياسي وصلاحيات المسؤولين من جهة أخرى .

ان الدستور الذي يتكون من عدة قواعد قانونية يوزع الصلاحيات على المؤسسات الرئيسية في الدولة ، وذلك عبر تحديد وظيفة كل منها سواء أكان تشريعية أو تنفيذية أو قضائية . إن الدستور يحدد العلاقات التي تربط هذه المؤسسات فيما بينها ، وعلى هذه العلاقات يتحدد نوع النظام السياسي (برلمان - رئاسي - شبه رئاسي) . كما يحدد الدستور طريقة اختيار الحكام ، بالانتخاب او بالوراثة ، ومنه يتحدد مدى مشاركة الشعب في السلطة فتكون السلطة إما ديمقراطية أو استبدادية .

إن قاعد اللعبة السياسية في أي بلد يحددها الدستور ، وذلك عبر تحديده صلاحيات كل مؤسسات الدولة ، وخاصة فيما يتعلق بقانون الانتخابات ، فلحجم الدوائر الانتخابية ونظام الاقتراع والأمور الإجرائية المتعلقة باستخدام الإعلان وسقف الإنفاق المالي والإعلام دور أساسي في تحديد التحالفات ، وحجم التمثيل في مختلف المجالس ، وتحقيق التوازن السياسي .

إن القواعد الحقوقية تحدد حقوق وواجبات المواطن تجاه الدولة ، و بواسطتها تستطيع السلطة السياسية بسط سيطرتها على كافة أرجاء الوطن ، وتحقيق الامن والاستقرار والسلام الاجتماعي ، والقضاء على التناقضات الاجتماعية .

ايضا تتضمن القواعد الحقوقية القانون الدولي العام الذي يؤطر علاقات الدولة مع الدول الأخرى ، أي ينظم تلك العلاقات في أوقات الحرب والسلم ، وكيفية معالجة المشاكل الدولية والتي هي جزء لا يتجزأ من السياسة . من ناحية أخرى فان السلطة السياسية هي صاحبة الشأن في إصدار القواعد القانونية فالقانون يعبر عن واقع اجتماعي وسياسي ، ويعكس أنماط العلاقات السائدة بين الأفراد والجماعات في المجتمع كما يعبر عن موازين القوى بين مختلف فئات المجتمع وتركيبته السياسية .

ان القوانين يضعها ويشرعها نواب لهم توجهات وممارسات خاصة بهم ، ولديهم خلفيات اجتماعية وسياسية ، فتأتي القوانين ترجمة لواقع سياسي ، وتهدف إلى تحقيق غاية ما في الشأن السياسي ، بمعنى أن الأهداف السياسية البعيدة والقريبة تتجيد بقوانين.

أن أثر المعطيات السياسية على القوانين يظهر بشكل بارز عند حصول التحولات السياسية الكبرى ، أي زمن الثورات الشعبية والتي تصنع ثورة في عالم القانون واكبر مثال على ذلك والثورة الفرنسية التي قامت عام ١٧٨٩ ، والتي ألغت قوانين الإقطاع ، وأحلت قوانين ليبرالية ديمقراطية مكانها. والثورة الروسية الاشتراكية لعام ١٩١٧ ، التي ألغت النظام الإقطاعي القيصري ، وأحلت محله القوانين الاشتراكية .

إن الدول المتقدمة تقنن الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بمجموعة من التشريعات المستمرة حسب الحاجة إليها وفي ضوء المستجدات العلمية والإنسانية ، بينما الدول النامية فتكون اقل ممارسة إلى القوانين ، وأكثر ممارسة للأعراف والتقاليد المحلية.

رابعاً : علاقة علم السياسة بالديمغرافية :

يعدّ الشعب مصدر السياسة و أداة عملها ، ومن الطبيعي أن تقوم علاقة وطيدة بين علم السياسة و الديمغرافيا ، وقد أشار إلى ذلك كل من أرسطو وأفلاطون . ومن بعدهما روسو و مونتسكيو .

إن التكوين البشري لشعب من الشعوب يلعب دورا بارزا في تحديد بنية المجتمع السياسي وشكل الدولة. فالدول ذات الشعوب المتنوعة الأعراق والاثنيات والقوميات تنعكس هذه التركيبة على مؤسساتها الدستورية ، وغالباً ما يكون نظامها السياسي فيدرالياً ، وهذه الدول منها ما يوفق بتحقيق التماسك والاستقرار عبر المرونة السياسية ، ومنها لا يوفق بسبب تصلب المواقف من قبل الجماعات ، والتناحر والاستعلاء من قبل البعض الآخر . كما أن للتحركات السكانية أثراً بالغاً على القاعدة الاجتماعية للسلطة. بعد الثورة الصناعية وظهور التكتلات والتجمعات العمالية الكبرى ، انتشرت الأيديولوجيات اليسارية في أوساطها ، وأصبحت هذه التجمعات تشكل عامل خوف لبعض القوى السياسية المناوئة لها . ومن جهة أخرى ، تتأثر بنية الأحزاب بالمعطيات الديمغرافية من خلال الصراع بين الأجيال الشابة وكبار السن حول تحديد الاتجاهات السياسية ، حيث يميل كبار السن للمحافظة على اتجاهات الأحزاب بينما الشباب يميلون للتجديد والتحديث .

إن تزايد عدد السكان في دولة ما قد يصبح مصدر قلق للدول المجاورة ، مثلما حدث في ألمانيا واليابان ١٩٣٩ - ١٩٤٥ مما أدى إلى حروب توسعية على حساب الدول الأخرى .

ويرى باحثون ان زيادة عدد النساء على الرجال في الهيئة الناخبة في أمريكا قد اثر بشكل عام على الانتخابات لصالح القوى المحافظة في إشارة إلى اثر الواقع السكاني على الانتخابات.

هذا من جهة ، أما من جهة أخرى فإنه لابد للقرارات السياسية من أن تأخذ المعطيات الديمغرافية بالاعتبار ، حين وضع خطة اقتصادية ، اجتماعية وصحية وبالأخص الدراسات الإحصائية التي يقدمها علم الديمغرافيا ، هذا ، وتضع الدول في سياستها خططا لتحقيق توازن سكاني بين الريف والمدينة ، عبر تنمية البنى التحتية من كهرباء وصحة ومواصلات وفرص عمل ، كما تعتمد هذه الدول إلى تنظيم النسل وأحيانا إلى الحد منه ، إذا عانت من كثافة سكانية أو اضغط سكاني كما هو الحال في الهند ، بينما بعض الدول تشجع النسل ، إذا عانت من قلة النسل كما هو الحال في فرنسا مثلا .